

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ١٨ فبراير ٢٠٢٠

آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

الهيئة الاتحادية للضرائب تنشر توضيحاً عاماً بشأن الضريبة الانتقائية - إلغاء تسجيل الأشخاص المخزنين

نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب (الهيئة) في الإمارات العربية المتحدة (الدولة) توضيحاً عاماً بشأن الضريبة الانتقائية: إلغاء تسجيل الأشخاص المخزنين.

ويقدم التوضيح العام [EXTP004](#) معلومات إرشادية عن الحالات التي قد يُسمح فيها للأشخاص المخزنين بإلغاء تسجيلهم الضريبي إذا انقضت مدة نقل عن ستة أشهر منذ تاريخ تسجيلهم الفعلي لأغراض الضريبة الانتقائية.

يمكن للشخص المسجل بصفة مخزن لأغراض الضريبة الانتقائية، تقديم طلب إلغاء التسجيل قبل انقضاء ستة أشهر من تاريخ التسجيل الفعلي، بشرط أن يقوم باستيفاء الشروط التالية:

- استيفاء كافة الالتزامات الضريبية المترتبة عليه، بما في ذلك تقديم التصريحات والإقرارات الضريبية و سداد كافة الضرائب المستحقة؛ و
- عدم قيامه بمزاولة أو وجود النية بمزاولة أي من الأنشطة التالية في المستقبل:
 - إنتاج سلع انتقائية في الدولة، وكان الإنتاج في سياق ممارسة الأعمال.
 - استيراد سلع انتقائية؛ أو
 - الإفراج عن سلع انتقائية من منطقة محددة.

وكجزء من طلب إلغاء التسجيل، يجوز للهيئة أن تطلب المعلومات التالية للتحقق من استيفاء كافة الالتزامات المترتبة:

- نسخة من السجلات المدققة التي تبين ما يلي:
 - كمية مخزون السلع الانتقائية في تاريخ نشوء الالتزام باحتساب الضريبة الانتقائية عن تلك السلع؛ و
 - كمية مخزون ومبيعات السلع الانتقائية لفترة الـ 12 شهراً التي تسبق التاريخ المذكور أعلاه.
- نسخة من العمليات الحسابية المعدة لتحديد ما إذا كان الشخص يحتفظ بسلع انتقائية فائضة في تاريخ نشوء الالتزام باحتساب الضريبة الانتقائية عن تلك السلع.
- الأدلة الداعمة التي تثبت سداد الضريبة الانتقائية عن السلع الانتقائية الفائضة.

وقد تطلب الهيئة معلومات إضافية غير تلك المذكورة أعلاه على أساس كل حالة على حدة.

ونظراً للتعقيدات التي تنطوي عليها القواعد المتعلقة بتخزين السلع الانتقائية، فإن الفريق المتخصص بشؤون الضريبة الانتقائية في شركة "ديلويت" على أتم استعداد لمساعدتكم في تحقيق الامتثال لتشريعات الضريبة الانتقائية في الدولة.

كما يمكن لشركة "ديلويت" مساعدتكم في المسائل التالية: تقديم المشورة بشأن الهيكلة المثلى لسلسلة التوريد – تصنيف المنتجات – التسجيل وإلغاء التسجيل – تقديم طلبات التوضيح إلى الهيئة – تسجيل المنطقة المحددة – تقديم المشورة/التدريب بشأن الضريبة الانتقائية.

للمزيد من المعلومات حول الضريبة الانتقائية في الإمارات العربية المتحدة وكيفية قيام شركة "ديلويت" بمساعدتكم في هذا المجال، يُرجى التواصل مع [مارك جانكن](#)، [أدريان دي روز](#)، [بيجي مون موند](#) أو جهة الاتصال المعتادة في "ديلويت".

الهيئة الاتحادية للضرائب تصدر نشرة أعمال حول المعاملة الضريبية للتوريدات في قطاع التعليم

أصدرت الهيئة الاتحادية للضرائب (الهيئة) في الإمارات العربية المتحدة (الدولة) [نشرة أعمال](#) تقدّم لمحة عامّة عن المعاملة الضريبية للتوريدات في قطاع التعليم.

وإذ يتمحور الهدف من نشرة الأعمال، والموجّهة بشكل خاصّ إلى المدارس ودور الحضانة/التعليم ما قبل الأساسي، حول مساعدة المؤسسات التعليمية على فهم المبادئ الأساسية لضريبة القيمة المضافة والمطبّقة على القطاع، أي على سبيل المثال: هل تُفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع التوريدات التي يقدّمها قطاع التعليم؟ هل يجب على المؤسسات في قطاع التعليم التسجيل لضريبة القيمة المضافة؟ هل هناك حاجة إلى إصدار فواتير ضريبية؟ الخ.

كما تلخّص نشرة الأعمال الأحكام الرئيسية لقانون ضريبة القيمة المضافة والتي تنطبق في قطاع التعليم على مستوى مزوّدي خدمات التعليم في المدارس ودور الحضانة، وبالتالي يمكن للمؤسسات الصغيرة أو الجديدة في هذا القطاع الاستفادة من هذه النشرة من أجل الاطلاع على مبادئ ضريبة القيمة المضافة. وقد أشارت الهيئة في بيان صحفي إلى أنّ نشرة الأعمال هي جزء من خطة الهيئة التوعوية لعام 2020، الرامية إلى الارتقاء المستمرّ بالوعي الضريبي من خلال تزويد دافعي الضرائب بمعلومات تفصيلية بصفة دورية حول المعاملات الضريبية.

وجاء في البيان الصحفي أنّ الهيئة قد أصدرت العدد الأول من نشرتها الدورية "معلومات ضريبية أساسية" حول المعاملة الضريبية لقطاع التعليم الأساسي، مما يشير إلى أنها قد تقوم بنشر مستندات مماثلة في المستقبل.

آخر المستجدات في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية

توقيع اتفاقية الاعتراف المتبادل لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بين السعودية والبحرين

أعلنت الهيئة العامّة للجمارك في المملكة العربية السعودية (الجمارك السعودية) وشؤون الجمارك بمملكة البحرين (جمارك البحرين) عن توقيع اتفاقية التعاون الجمركي المشترك للاعتراف المتبادل لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO) لدى كلّ منهما. وقد وقّع على هذه الاتفاقية كلّ من محافظ الهيئة العامّة للجمارك من جانب الجمارك السعودية، فيما وقع من جانب الجمارك البحرينية رئيس الجمارك بمملكة البحرين. كما وقّع كلّ من مجلس الوزراء البحريني ووزارة الداخلية على اتفاقية التعاون هذه، والتي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية ورفع مستوى التبادل التجاري المقدم إلى المشغلين الاقتصاديين فيما يتعلق بالتجارة ونقل السلع في السعودية والبحرين.

وإذ تصبّ اتفاقية الاعتراف المتبادل في خانة التطلّعات البحرينية والسعودية الرامية إلى تسهيل التجارة في المنطقة وتشجيع الشركات على التسجيل والاستفادة من مزايا البرنامج لتعزيز الضوابط الأمنية والإجرائية فيما يتعلق بنقل السلع.

وإذ يمثّل برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد شراكةً بين كلّ من الجهات الجمركية والشركات من أجل تعزيز شفافية وأمن سلاسل التوريد العالمية. كما أنّه وبموجب الانضمام إلى هذا البرنامج، فإنّ المنظمة المشاركة في النقل الدولي للسلع تكون قد حصلت على موافقة إدارة الجمارك الوطنية الممتثلة لمعايير المنظمة العالمية للجمارك أو معايير أمن سلسلة التوريد المعتمدة في الدولة المعنية.

لذلك يجب على الشركات مراجعة الإجراءات الجمركية الحالية وأثار مخاطر التجارة العالمية لتقييم ما إذا كان التسجيل في برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (سواء في السعودية أو البحرين) يمكن أن يساعد في الحدّ من المخاطر التشغيلية والتجارية الناشئة عن نقل السلع في المنطقة وعلى مستوى العالم. ومما لا شكّ فيه أنّ تعزيز أمن سلسلة التوريد أصبح محور اهتمام على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، خاصّة وأنّ الجهات الجمركية الأخرى تدرس إمكانية تطبيق أنظمة مماثلة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ جمارك دبي قامت بتطبيق برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد في 2016.

هذا الملخص مخصّص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. كما أنه لا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصّة بالمواضيع ذات الصلة. وعليه، نرجو عدم التصرّف بناءً على محتوياته دون الحصول على مشورة رسمية.